

د-176-30102-08-2025

03 مارس 2025

من المديرة العامة للأداءات إلى

الموضوع: حول سؤال النائب بمجلس نواب الشعب السيد " .

المرجع: إحالة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد و-1541-2100-08-2025 بتاريخ 11 فيفري 2025.

وبعد، تبعا لإحالة السيد رئيس مجلس نواب الشعب المشار إليها بالمرجع والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن السيد نائب بمجلس نواب الشعب حول منح مصالح الجبائية معرفات جبائية تحت مسمى "مستشار" لفائدة المتقاعدين بصفة غير قانونية باعتبارها لم تنص على اختصاص محدد في مجال الاستشارات ودون الالتزام بالتصنيفة التونسية للأنشطة، وجوبا لي الشرف بإفادتكم بما يلي:

1. بالنسبة للنقطة المتعلقة بمنح معرفات جبائية بعنوان نشاط الاستشارة بطريقة غير قانونية:

تقبل إدارة الجبائية في إطار ما يخوله لها القانون تصاريح المطالبين بالأداء بوجودهم وتسند لهم معرفات جبائية لمتابعة قيامهم بالواجبات الجبائية المحمولة عليهم من تصريح بمداخلهم وأرباحهم ومن مسك لمحاسبة وإصدار لفواتير، وبالنسبة لبعض الأنشطة التي اشترط القانون في شأنها الحصول على ترخيص مسبق من قبل الهيكل العمومي المختص أو إيداع كراس شروط لدى الجهة الإدارية المعنية فإن التصريح بالوجود يكون بالضرورة مرفقا بترخيص ممارسة النشاط أو بكراس الشروط وذلك طبقا لأحكام الفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات الذي ينص على أنه: " يتعين على كل شخص يتعاطي نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية وكذلك على كل شخص معنوي مشار إليه بالفصل 45 من هذه المجلة قبل أن يبدأ نشاطه أن يودع بمكتب مراقبة الضرائب الراجع له بالنظر تصريحا في وجوده حسب نموذج معد من قبل الإدارة.

ويرفق هذا التصريح:

- بنسخة من الوثائق التأسيسية بالنسبة للأشخاص المعنويين.
- وبنسخة من شهادات المصادقة أو الترخيص الإداري عندما يكون النشاط أو المحل الذي يباشر فيه خاضعا لرخصة مسبقة.

هذا وتجدر الإشارة أنه وبالنسبة للأنشطة التي لا يشترط القانون لممارستها الحصول على ترخيص مسبق من قبل الهيكل العمومي المختص أو إيداع كراس شروط لدى الجهة الإدارية المعنية فإن إدارة الجباية مطالبة بتطبيق مقتضيات الفصل 4 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بقانون الاستثمار والذي اقتضت أحكامه " أن الإستثمار حر " وتثبتت فقط من المؤهلات العلمية للباحث دون إضافة قيود أو شروط تضيق من المبادرة الاقتصادية.

وبناء على ما تقدم وباعتبار أن الفصل 2 من القانون عدد 8 لسنة 1987 المتعلق بعمل المتقاعدين أجاز بصريح النص إمكانية الجمع بين جباية التقاعد ودخل قار في شكل أجر أو مرتب في صورة كان المنتفعون بالجباية باعثي مشاريع بأي شكل كانت أو مسيرين لمؤسسات لهم صفة شركاء، فإن منح المتقاعدين معرفات جباية هو إجراء قانوني.

إلا أنه وباعتبار أن النظام الجباي التونسي هو نظام مبني على التصريح التلقائي بممارسة النشاط وبالمداخيل والأداءات المستوجب دفعها فقد منح المشرع لمصالح الجباية آليات الرقابة الضرورية لمقاومة التهرب الجباي وضبط المداخيل الحقيقية للمطالبين بالأداء وإعادة ضبط الأداء وتصحيح التصاريح، وفي هذا الإطار تتولى مصالح الجباية القيام بالمراقبة الميدانية للتثبت من مدى إحترام المطالبين بالأداء لواجباتهم الجباية المتعلقة خاصة بصحة التصريح بالوجود ومن النشاط الفعلي الممارس من قبل المعنيين بالأمر وتصحيحه عند الاقتضاء وفق آليات الرقابة المسندة لها تشريعيا.

2. بالنسبة للنقطة المتعلقة بوجود اعتماد مصالح الجباية للتصنيف التونسي للأنشطة في اتجاه التنصيص على الاختصاص بالنسبة للمستشارين:

يجدر التوضيح في هذا السياق أن إدارة الجباية ملتزمة حاليا بمضمون الفصل عدد 02 من القانون عدد 71 لسنة 2006 مؤرخ في 30 سبتمبر 2016 يتعلق بقانون الاستثمار والتي نصت على ضرورة اعتماد كافة المصالح العمومية وبصفة موحدة "للتصنيف التونسي للأنشطة" التي تم ضبطها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 390 لسنة 2017 مؤرخ في 9 مارس 2017 يتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لانجاز مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية وبضبط تنظيمها وطرق سيرها وبضبط التصنيف التونسي للأنشطة، وقد تولت للغرض واستنادا للمنظومة الإعلامية الجديدة للتصرف في الملفات الجباية "رفيق 2" اسناد معرفات جباية بعنوان ممارسة نشاط "مستشار" حسب الاختصاص ويتم تبويب التخصص وفق التقسيمات التالية التي حددتها التصنيفة:

- الأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة.
- الخبرة الاستشارية في العلاقات العامة والاتصال.
- الخبرة الاستشارية في الاعمال والاستشارات الأخرى في التصرف.
- الأنشطة الهندسية.

والسلام

المدير العام للأداءات
الإيضاح: نتيجة الغري جرم العربي